

الدورة الخامسة والستون بعد المائة للمجلس

البند 8-1 - تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة

(28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020)

عقدت لجنة الزراعة (اللجنة) دورتها السابعة والعشرين خلال الفترة الممتدة من 28 سبتمبر/أيلول إلى 2 أكتوبر/تشرين الأول 2020 وتم عقدها لأول مرة كحدث افتراضي. ومن أصل أعضاء اللجنة الـ129، أكمل 121 عضوًا عملية التسجيل للمشاركة في هذه الدورة، بمن فيهم 9 وزراء وأكثر من 850 شخصًا شاركوا باستخدام منصة Zoom للاجتماعات.

ويعرض تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة الزراعة على المجلس ضمن الوثيقة C 2021/21. وقد نظرت اللجنة في دورتها السابعة والعشرين في 23 من البنود التي كانت مدرجة على جدول أعمالها واستعرضت قضايا جوهرية وذات أولوية، على نحو ما هو وارد أدناه.

وناقشت اللجنة في دورتها السابعة والعشرين، كموضوع رئيسي، مساهمات قطاع الثروة الحيوانية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلبت، على وجه الخصوص، من المنظمة إصدار تقييم عالمي شامل مستند إلى العلم والأدلة لمساهمة الثروة الحيوانية في تحقيق الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة والتغذية والأنماط الغذائية الصحية وإعداد وثيقة فنية عن أفضل الممارسات. كما ناقشت مسألة الوقاية من الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية الشديدة التأثير والتنبؤ بها والاستجابة لها، ورحبت بمشروع القرار لتعزيز تنفيذ البرنامج العالمي لاستئصال طاعون المجترات الصغيرة، من أجل تحقيق الهدف المتمثل في عالم خالٍ من طاعون المجترات الصغيرة بحلول عام 2030، الذي سيعرض على المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة، ثم على مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين لاعتماده.

وأنشأت اللجنة، عملاً بأحكام الفقرة 1 من المادة السابعة من لائحتها الداخلية، لجنة فرعية معنية بالثروة الحيوانية ودعت المجلس في دورته الخامسة والستين بعد المائة والمؤتمر في دورته الثانية والأربعين التي ستعقد خلال سنة 2021 إلى إقرار إنشاء هذه اللجنة الفرعية باعتبارها منتدى حكوميًا فرعيًا تقضي ولايته بمناقشة قضايا الثروة الحيوانية وأولوياتها، بما في ذلك التخفيف من وطأة الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتأمين سبل عيش مستدامة وإنجاز خطة عام 2030، واعتمدت اختصاصات اللجنة الفرعية ولائحتها الداخلية. وأوصت اللجنة بأن تعقد الدورة الأولى للجنة الفرعية المعنية بالثروة الحيوانية، رهنًا بتوافر موارد من خارج الميزانية، خلال الفصل الأول من سنة 2022.

واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2016-2020، واقترح وضع خطة عمل جديدة للمنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات للفترة 2021-2025، وطلبت تقديم تحديثات بشأن التقدم المحرز في خطة العمل إلى لجنة البرنامج وسائر اللجان الفنية، وأقرت بعمل المنظمة للحد من عبء مقاومة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة.

وناقشت اللجنة كذلك أثر جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية والنظم الغذائية، وطلبت من المنظمة تقييم التأثيرات المحددة على النساء والشباب والمسنين ومن يعانون من إعاقة وأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين ومن هم عرضة للنزاعات والأزمات الممتدة. وطلبت كذلك من المنظمة مواصلة دعمها للأعضاء من أجل تطوير نظم

غذائية مستدامة من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز باتجاه تحقيق خطة عام 2030 وتوفير الدعم الكامل للعملية التحضيرية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية في عام 2021. وناقشت اللجنة أيضاً خطة العمل حول الغذاء في المناطق الحضرية من أجل زيادة بلورة المفهوم وإدراجه في العمل الاستراتيجي للمنظمة الذي سيعرض على مجلس المنظمة.

وطلبت اللجنة من المنظمة وضع استراتيجية جديدة لسلامة الأغذية لتكون بمثابة صكّ دولي في مجال التوجيه والسياسات والدعوة يكون موجّهاً إلى صانعي القرارات، والتعاون مع منظمة الصحة العالمية لضمان مواءمة استراتيجياتها المتعلقة بسلامة الأغذية، وتوفير الدعم المتبادل.

ورحبت اللجنة بمذونة السلوك الطوعية المقترحة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وأشارت إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على المستوى العالمي وللتوصل إلى نظم غذائية مستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي طليعتها المقصد 3 من الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. وطلبت إعداد وثيقة منقحة بالتشاور مع الأعضاء ويتوجيه من مكتب لجنة الزراعة، من المتوقع عرضها على مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين.

وأقرت اللجنة خطة العمل الخاصة بالشباب في الريف على اعتبار أنها وثيقة حيّة يمكن تحديثها لتتماشى مع الأهداف الجديدة لمنظمة الأغذية والزراعة والقضايا الناشئة مثل جائحة كوفيد-19. واستعرضت اللجنة العمل الذي تقوم به المنظمة من أجل تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين من الحصول على الابتكارات والمعلومات والخدمات الاستشارية المناسبة والمشاركة فيها من أجل تحقيق استدامة النظم الغذائية الزراعية. وطلبت اللجنة إلى المنظمة أن تعزز توجيهها الاستراتيجي وكفاءاتها المعرفية ودعمها الفني وقدرتها في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية في هذا المجال، وأن تضع برامج لدعم الأعضاء في تحسين الابتكار والمعلومات والخدمات الاستشارية المدفوعة بواسطة الطلب لسدّ الفجوة بين توليد المعلومات واستخدامها من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين فضلاً عن غيرهم من الفئات الضعيفة، من خلال تعزيز الروابط بين البحوث والإرشاد الزراعي والمزارعين.

وفي ما يتعلق باختصاصات المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، طلبت اللجنة من المنظمة الحرص على أن تفضي هذه المبادرة إلى خلق أوجه تآزر بين المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة، وتضمن الاختصاصات آليات لرفع التقارير تعرض من خلالها الخطوط التوجيهية الطوعية من المنصة بشأن القضايا المتعلقة بالأغذية والزراعة الرقمية على الأعضاء في المنظمة لدراساتها من خلال العمليات الخاصة بالأجهزة الرئاسية للمنظمة، وإعداد خطة متينة للتمويل قائمة على المساهمات الطوعية، ومواصلة العمل على بلورة وتنقيح اختصاصات المنصة لاستعراضها بشكل معمق من جانب كل من لجنة الزراعة ومجلس المنظمة.

واستعرضت اللجنة مشروع خطة العمل للفترة 2021-2023 من أجل تنفيذ استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية وأبدت تعليقات مفصلة سيتم إبرازها في النسخة التالية من مشروع خطة العمل لكي ينظر فيها المجلس. وطلبت من المنظمة النظر في نتائج العمليات الجارية في المحافل الأخرى، بما يشمل عملية وضع إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بإشراف اتفاقية التنوع البيولوجي ولجنة الأمن الغذائي العالمي عند تنفيذ الاستراتيجية وخطة عملها، وتعزيز التعاون مع جميع الشركاء المعنيين من خلال اتباع نهج "صحة واحدة".

وأقرت اللجنة "البرنامج العالمي بشأن الزراعة المستدامة في الأراضي الجافة" وطلبت إدراجه في عمل المنظمة واقترحت إخضاعه للرصد والتقييم، بما في ذلك ضمن إطار رصد أهداف التنمية المستدامة، بموجب شراكة مع البلدان التي لديها الخبرة الفنية في مجال الإدارة المستدامة للنظم الزراعية في الأراضي الجافة والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

واستعرضت اللجنة التقدم الذي أحرزته الشراكة العالمية من أجل التربة ونتائج تقييم الشراكة العالمية وطلبت من الأمانة إجراء تحليل مفصّل عن التبعات المالية والقانونية، ليعرض على اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين، وصادقت على "القرار من أجل التبادل الدولي لعينات التربة لأغراض البحث في إطار الشبكة العالمية للتربة".

كما استعرضت اللجنة برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجالي الأغذية والزراعة ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة والتطورات والاتجاهات العملية التي حددتها المنظمة في سياق عملية الاستشراف الاستراتيجي التي نفذتها والدوافع والاتجاهات المترابطة الجديدة المستجدة. وأقرت اللجنة الأولويات الرئيسية التي جرى تحديدها بشأن عمل المنظمة في مجال الأغذية والزراعة، وشجّعت على مواصلة التركيز بقوة على استئصال الجوع وسوء التغذية وعلى النظم الغذائية والتغذية، مع تعزيز المجالات التالية للعمل بشأن الزراعة الرقمية، وتنمية القدرات على المستوى القطري في ما خص البيانات والمعلومات وتتبع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل اتخاذ قرارات أفضل وخفض الفاقد والمهدر من الأغذية، ومعالجة القضايا المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي، واستراتيجية للابتكار مع إشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وكذلك مواصلة تعزيز دورها الهام في مجال وضع المعايير والمواصفات، وزيادة التركيز على نهج "صحة واحدة" ومقاومة مضادات الميكروبات وسلامة الأغذية والتصدي للآفات والأمراض العابرة للحدود، وشجّعت المنظمة على الاستثمار في جميع النهج المبتكرة لأجل الزراعة والنظم الغذائية المستدامة ومناصرة تلك النهج، مع الحرص على ضمان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

واستعرضت اللجنة كذلك تنفيذ التوصيات الصادرة عنها في دورتها السادسة والعشرين لجنة الزراعة وبرنامج عملها المتعدد السنوات للفترة 2020-2023.

وأخيراً، صادقت اللجنة على مشاريع القرارات المتعلقة باقتراح تخصيص سنة دولية للمراعي والرعاة وسنة دولية لنخيل التمور ويوم دولي للصحة النباتية لكي يوافق عليها المجلس في دورته الخامسة والسنتين بعد المائة ويعتمدها مؤتمر المنظمة في دورته الثانية والأربعين.

السيد *Bommakanti Rajender*، رئيس لجنة الزراعة